المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

المرغوب عنه في الدرس النحوي والصرفي
دراسة تحليلية

The Disfavored (al-marghūb ʿanhu) in Grammatical and Morphological Studies: An Analytical Study

بقلم الدكتورة

رانية بنت جمعة الجلبي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

المرغوب عنه في الدرس النحوي والصرفيّ دراسة تحليلية

رانية بنت جمعة الجلبي

قسم اللغة العربية ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : GMAlshehree@pnu.edu.sa

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فلا يخفى على القارئ الكريم أهمية الحكم عند النحويين على الآراء والأوجه الإعرابية والمذاهب النحوية، وتحديد درجاتها بين القوة والضعف، والقبول والردّ، والصحة والفساد، وقد لفت نظري استعمال مصطلح (المرغوب عنه) في بعض كتب النحويين في الحكم على بعض الآراء أو المذاهب، ومن ثم عقدت النية لدراسة هذا المصطلح؛ لأكشف الدلالة التي قصدها النحويون في استعماله، فكان هذا البحث الذي وسمته بـ: (المرغوب عنه في الدرس النحوي والصرفي دراسة تحليلية).

وقد هدف البحثُ إلى الوقوف على الآراء والأوجه الإعرابية والمذاهب النحوية التي نص النحويون على أنها من المرغوب عنه، ثم دراستها وتحليلها، للتمكن من تحديد المقصود بمصطلح المرغوب عنه.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المرغوب، الدرس، النحوي، الصرفي، دراسة، تحليلية.

The Disfavored (al-marghūb ʿanhu) in Grammatical and Morphological Studies: An Analytical Studyin

Rania bint Juma Chalabi

Department of Arabic language - faculty of Arabic language- Imam Muhammad Bin Saud Islamic University in Riyadh, Saudi Arabia.

Email: GMAlshehree@pnu.edu.sa

Abstract

It is well known to the esteemed reader the importance that grammarians place on evaluating grammatical opinions, syntactic positions, and grammatical schools of thought, and on determining their varying degrees of strength and weakness, acceptance and rejection, and correctness and corruption. What drew my attention was the use of the term "al-marghūb ʿanhu" (the disfavored or undesirable) in some grammatical works when judging certain views or schools. This prompted me to undertake a study of this term in order to uncover the intended meaning that grammarians had when using it. The result is this research, which I titled: "The Disfavored (al-marghūb ʿanhu) in Grammatical and Morphological Studies: An Analytical Study".

The aim of this study is to identify the grammatical views, syntactic positions, and grammatical schools explicitly described by grammarians as "disfavored", and then to examine and analyze them in order to determine the precise meaning of the term "al-marghūb ʿanhu".

The nature of the research required that it be structured into an introduction, a prelude, three main sections, a conclusion, and a list of sources and references.

Keywords: Disfavored – grammatical – morphological – study – analytical.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمد الله تعالى، وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه ورسله، سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد اتفق النحويون على مصطلحات في وصف الآراء والمذاهب، كمصطلح الراجح، والمرجوح، والقوي والضعيف، والفصيح، والشاذ، والقياس، والقليل، والكثير وغير ذلك، ومن ثم جاءت فكرة هذا البحث لتحديد مصطلح ظهر في بعض متون النحو وهو مصطلح (المرغوب عنه).

وترجع أهمية البحث إلى ما يأتي:

١- تنوع معايير الحكم بـ (المرغوب عنه) في الدرس النحوي والصرفي.

٢- القيمة النحوية للمسائل التي قيل فيها بحكم (المرغوب عنه).

٣- تعدد مواضع الحكم بالمرغوب عنه في الدرس النحوي والصرفي.

٤- الدلالات النحوية المتنوعة للحكم بالمرغوب عنه.

٥- اهتمام النحويين بالمصطلح النحوي في الحكم على الاستعمالات اللغوية والمذاهب النحوية.

أما أهداف الموضوع، فهي:

١- الوقوف على الآراء والتوجيهات التي حكم النحويون عليها بالمرغوب عنه.

٢- دراسة تلك الآراء والتوجيهات دراسة تحليليةً.

٣- تحديد معايير النحويين في إطلاق حكم (المرغوب عنه) في ضوء دراسة التوجيهات.

منهج البحث:

اتبعتُ المنهج الوصفي التحليلي، والتزمت في ذلك بالإجراءات الآتية:

١- جمعت الآراء والتوجيهات الإعرابية التي وصفها النحويون بالمرغوب عنه

٢- ناقشت الآراء وتتبعتها وحررتها تحريرًا علميًّا.

٣ - رتبتُ المسائل النحوية في المبحث الأول على ترتيب ألفية ابن مالك.

٤- رتبت المسائل الصرفية في المبحث الثاني على ترتيب شافية ابن الحاجب.

الدراسات السابقة: بعد البحث والتقصي لم أقف على دراسة خُصّصت في دراسة (المرغوب عنه) دراسة نحوية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن أجعله في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: فيها حديث عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

التمهيد؛ بعنوان (المرغوب عنه) مفهومه ونشأته.

المبحث الأول: مسائل النحو.

المبحث الثاني: مسائل الصرف.

المبحث الثالث: معايير النحويين في الحكم (بالمرغوب عنه).

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد: (المرغوب عنه) مفهومه ونشأته

أولًا: مفهوم (المرغوب عنه)

لغةً: تدور معاني (رغب) في لفظين يكثر استعمالهما؛ وهما: (مرغوب عنه) و(مرغوب فيه)، ولكل منهما معنى مختلف عن الآخر، فقولنا: (رغبتُ في الشيء)، أي: ملتُ إليه، والمرغوب فيه: المراد[١]، والنفيس[٢].

أما قولنا: (مرغوب عنه) فهو المكروه[٣]، وقولنا: (رغب عن هذا الشيء) أي: تركه عمدًا [٤]،وزهد فيه، ولم يرده[٥].

اصطلاحًا: لم أقف -فيما اطلعت- على مفهوم دقيق للمرغوب عنه عند النحويين، إلا أنه توجد علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وهو ترك الآراء والمذاهب الضعيفة إلى الآراء والمذاهب القوية، ويُقصد بالضعف القلة أو الندرة، ومما يؤيد ذلك أن (المرغوب فيه) يعني الكثرة في الاستعمال؛ لأن الاستكثار في الشيء يعني الرغبة في الكثير منه وأكثر[٦]، والحرص عليه؛ فإرادة الشيء والرغبة تقتضي الحرص عليه[٧]، وقد ربط الجرجاني بين مصطلح (المستحب)، و(المرغوب فيه) فعرّف المستحب بأنه: "ما رغب فيه الشارع ولم يوجبه"[٨].

---

(١) جمهرة اللغة لابن دريد، مادة (رغب) ٣٢٠/١، ويُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٤١٦/٢

(٢) يُنظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لبحرق٤١.

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد، مادة (رغب)، ٣٢٠/١ .

(٤) البارع في اللغة لأبي علي القالي ٣١٦ ، ويُنظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٧٥/٥، وتاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي ٥٠٨/٢.

(٥) يُنظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادة (زهد) ٤٢٥/١، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٣٣٥/١ ، الكليات لأبي البقاء الكفوي ٤٨٢، ولسان العرب لابن منظور ٤٢٣/١، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٢٣٢ .

(٦) يُنظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (كثر)، ٢٤٤/٥.

(٧) يُنظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٢٣٢، الكليات لأبي البقاء الكفوي ٤٨٢.

(٨) التعريفات للجرجاني ٢١٣ .

وبما أن مصطلح (المرغوب عنه) هو المصطلح المقابل لمصطلح (المرغوب فيه)، فهذا يعني أن دلالة مصطلح (المرغوب عنه) تعني القلة، وهو المعنى المقابل لكلمة (الكثرة)، ومما يؤيد ذلك استعمال اللغويين والنحويين لمصطلح (المرغوب عنه) في الحكم على اللغات القليلة أو النادرة والمعاني الغريبة والتوجيهات الإعرابية الضعيفة، من وجهة نظر المُحكم لها على الأقل؛ لذا فإن الدلالات التي يدل عليها مصطلح المرغوب عنه هو القلة والندرة والشذوذ والمرجوح، وذلك على النحو الآتي:

١- القلة والندرة والتفرد، ومما يؤيد ذلك:

أ- المعنى اللغوي: فضلًا عن المعاني السابقة التي ذُكرت، فإن من معانيه (انتقل) من قولهم: (انتفى فلان من فلان وانتقل عنه)، أي رغب عنه أنفًا واستنكافًا[١].

ب- استعمال اللغويين لهذه المصطلح في وصف اللغات المهجورة، من ذلك حكمهم على (حتد بالمكان يحتد حتدًا إذا قام) بأنها "لغة مرغوب عنها، وقد أميتت"[٢].

ت- استعمال اللغويين في الحكم على اللغات القليلة الاستعمال بأنها مرغوب عنها؛ قال ابن سيده: "وَقد جَاءَ (أَبْرَقَتْ) على قِلّةٍ وَهُوَ مَرْغُوبٌ عَنهُ"[٣].

٢- الشذوذ، ومما يؤيد ذلك:

أ- الحكم على بعض المعاني الغريبة التي لم تُعرف بأنها مرغوب عنها؛ كقول ابن دريد: "وهذا كلام مرغوب عنه"[٤].

ب- الحكم على القراءات الشاذة بأنها مرغوب عنها، من ذلك قراءة (إيَاك) بالتخفيف[٥]، فقد نقل مكي بن أبي طالب والسمين الحلبي كراهية بعضهم لتلك

---

(١) يُنظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (نفي)، ٣٣٧/١٥.

(٢) يُنظر: الأفعال لسعيد المعافري ٣٩٤/١.

(٣) المخصص لابن سيده ٢٨٠/١.

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد، مادة (جدة)، ٤٥٢/١

(٥) قرأ عمرو بن فايد بتخفيف الياء من قوله (إياك) .يُنظر : المحتسب لابن جني ١١٥/١.

القراءة، خوفًا من التباس (إيا) بـ (إيا الشمس)، وهو ضعوؤها[١]، قال السمين الحلبي: "(إيَاك) بالتخفيف مرغوب عنه"، وقد أنكر ابن جني أن تكون هذه لغة سُمعت من العرب[٢].

ت- استعمال مصطلح (المرغوب عنه) مقترنًا بمصطلح الشذوذ، فقد عبر أبو علي الفارسي بلفظ الشاذ عند الحكم على أجد الأوجه الإعرابية؛ فقال: "دون الشاذ المرغوب عنه"[٣].

ثانيًا: نشأة مصطلح (المرغوب عنه)

تحديد نشأته سيكون من خلال استقراء بعض كتب النحويين واللغويين في عصور مختلفة، ومن ثم فإن مصطلح المرغوب عنه ظهر – فيما اطلعت عليه- في كتب بعض اللغويين والنحويين، ومن اللغويين الذين استعملوا مصطلح (المرغوب عنه) ووصفوا بعض اللغات والمعاني بالمرغوب عنها:

١- ابن دريد (ت٣٢١هـ)؛ إذ حكم على تفسيرهم معنى الجود بالجوع بأنه " كلام مرغوب عنه"[٤].

٢- ابن الحداد (ت بعد ٤٠٠هـ)؛ إذ حكم على استعمالهم (ثحج) بمعنى (ضرب)، وهي لغة مهرة بن حيدان: بأنها "مرغوب عنها "[٥]، وكذلك (زعته) بمعنى (زأته)، إذ قال: "(زأت، زعت): قال: وزعته زعتًا، وزأته زأتا: خنقه، وهي لغة لأهل الشّحر مرغوب عنها"[٦].

---

(١) يُنظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب١٢١، الدر المصون للسمين الحلبي ٥٦/١.

(٢) يُنظر: المحتسب لابن جني ١١٦/١.

(٣) المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧.

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد، مادة (جدة)، ٤٥٢/١

(٥) الأفعال لسعيد المعافري ٦٢٥/٣ .

(٦) الأفعال لسعيد المعافري ٤٦٦/٣.

٣- ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): حكم على تعدية (برق) حملًا على (أفعل) بأنه " مرغوب عنه" [١].

٤- ابن الصابوني (ت٦٣٦هـ): حكم على لغة في (حضر) بأنها لغة مرغوب عنها غير فاشية[٢] .

٥- السيوطي (ت ٩١١هـ) حكم على مجيء (تَدَخْدَخ الرجل) بمعنى (انقبض) بأنها لغة مرغوب عنها[٣]، وحكم على إجازة الفراء كسر نون (شتّان) حملًا على (سيان)، فقال:" وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة، ولعله سمعه، فالجواب؛ إن كان الفراء قاله قياسًا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها"[٤]

ومن النحويين الذين استعملوا هذا المصطلح:

-ابن ولاد (ت ٣٢١هـ)، إذ قال:" قول مرغوب عنه"[٥].

-أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)؛ إذ قال: "الشاذ المرغوب عنه"[٦].

-ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ؛ إذ قال: "وهو مثال مرغوب عنه"[٧]، وقال في موضع آخر: "وهو مرغوب عنه"[٨].

-ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ؛ إذ قال: "وللكوفيين ....مذهب غير هذين مرغوب عنه"[٩]

---

(١) المخصص لابن سيده ٢٨٠/١، ولاستعمالات أخرى يُنظر: ٤٢٨/٢، ٢٢٥/٥.

(٢) معرفة الفرق بين الضاد والظاء لابن الصابوني ١٦.

(٣) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١٧٨/١.

(٤) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٤٢٩/٢.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٢٨.

(٦) المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧.

(٧) المخصص لابن سيده ٢٨٠/١، ولاستعمالات أخرى يُنظر: ٤٢٨/٢، ٢٢٥/٥.

(٨) المخصص لابن سيده ٢٨٠/١.

(٩) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٧.

- ابن بري (ت ٥٨٢هـ)؛ إذ قال:" هو قول مرغوب عنه"[١].
- ابن مالك (ت ٦٢٧هـ)؛ إذا قال:" ووزنها على القول المرغوب عنه (فعبل)" [٢]
- الخضراوي (ت ٦٤٦هـ)؛ إذ قال:" وهذا قول مرغوب عنه"[٣]
- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ؛ إذ قال:" وهذا القول مرغوب عنه"[٤]
- السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)؛ إذ قال:" مردود مرغوب عنه"[٥] ، وقال في موضع آخر:" هذا الذي قاله، قول مرجوح مرغوب عنه"[٦].
- ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ؛ إذ قال:" وهذا قول مرغوب عنه؛ لأن النحويين على خلافه"[٧]
- ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)؛ إذا قال:" وهو مذهب مرغوب عنه والجمهور على خلافه"[٨]، وقال في موضع آخر:" ولا شك أن هذا المذهب مرغوب عنه"[٩].
- المكودي (ت ٨٠٧هـ)، إذ قال:" وهو قول مرغوب عنه "[١٠]
- الدماميني (ت ٨٢٧هـ)؛ إذ قال:" ولا يخفى أن هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد"[١١]
- الفارضي (ت ٩٨١هـ)؛ إذ قال:" وهو مرغوب عنه للثقل"[١٢].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٧١٧/١١.
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٣٠/٤.
(٣) همع الهوامع للسيوطي ٤٦٢/٣.
(٤) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان ١٤٥/١.
(٥) الدر المصون للسمين الحلبي ٦٣٩/٢ .
(٦) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١.
(٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ١٤٨٧/٣.
(٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٥١/١.
(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٤٧/٦، ويُنظر في رده: ٢٧٢٦.
(١٠) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢٠٦ .
(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢٥٥/٤.
(١٢) يُنظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٣٧٩.

-الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، نقل عن الكسائي والزبيدي قولهما:" آلـه مرغوب عنه"[١]

ومن ثم فإنه يمكن تحديد بداية هذا المصطلح – بناءً على ما وقفت عليه– في القرن الرابع الهجري، وربما كان قبل ذلك، إلا أن المصطلح لم يكن له تلك الشهرة في الحكم على الأوجه الإعرابية والمذاهب بين النحويين لانشغالهم بالمصطلحات الأكثر شيوعًا بينهم؛ وهي القليل والأقل والنادر والشاذ، والكثير والأكثر، والشائع، والضعيف والقوي، وغير ذلك من المصطلحات التي ارتضوها ليحكموا بها على ما حللوه وفندوه من استعمالات وآراء.

ويُلحظ أن النحويين استعملوا مصطلح (المرغوب عنه) في جميع الأمثلة السابقة حكمًا منفردًا على الاستعمالات والمذاهب التي مرت بهم، إلا مثالين اثنين استعملوا مصطلح (المرغوب عنه) وصفًا أو معاضدًا لحكم آخر وهو الشذوذ، والمرجوح، قال أبو علي الفارسي: "دون الشاذ المرغوب عنه"[٢]، وقال السمين الحلبي: "هذا الذي قاله، قول مرجوح مرغوب عنه"[٣].

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٤١.

(٢) المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧.

(٣) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١.

المبحث الأول: المسائل النحوية

المسألة الأولى: حركة الممنوع من الصرف حالة الجر، وجمع المؤنث السالم حالة النصب بين الإعراب والبناء.

ذهب الجمهور إلى أن حركة الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجر، وحركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب هما حركتا إعراب، أما الأخفش والمبرد فقد ذهبا إلى أن حركتهما حركتا بناء، وأنهما يعربان في حالين ويبنيان في حال؛ أي أن الممنوع من الصرف يُعرب في حال الرفع والنصب ويُبنى في حال الجر، أما جمع المؤنث السالم فإنه يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبنى في حال النصب(١)، وقد وصف أبو حيان الأندلسي وناظر الجيش رأي الأخفش والمبرد بـ (المرغوب عنه).

الدراسة والتحليل:

قال أبو حيان في الحكم على مذهب الأخفش والمبرد: "وهذا القول مرغوب عنه؛ لأنه لا يُبنى إلا لسببٍ"(٢)، وقال ناظر الجيش: "وهو مذهب مرغوب عنه والجمهور على خلافه"(٣)، واكتفى بذلك دون تعليل، أما أبو حيان فقد علَّل الرغبة عنه بأسباب عدة؛ وهي(٤):

١- أن البناء لا بد له من سبب.

٢- أن الاسمين يخلوان من أسباب البناء.

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان ١/١٤٥-١٤٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/٢٥١

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦٦، التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان ١/١٤٥-١٤٦.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/٢٥١.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان ١/١٤٥-١٤٦.

٣- أن قولهما لا نظير له في العربية؛ لأنه لم يمر في اللغة العربية اسم يعرب في حالتين، ويُبنى في حالة.

٤- أن قياسهما فاسد؛ إذ ذكر أنهما قاسا على (أمس) بأنه يُبنى في حالة، ويُعرب في حالة أخرى، ذلك أن (أمس) يتضمن في حالة بنائه معنى الحرف، وتضمين الاسم معنى الحرف من موجبات البناء، فإذا لم يتضمن معنى الحرف أُعرِب، فإذا كان (أمس) نكرةً أو مضافًا أو معرّفًا بلام التعريف فإنه يكون معربًا بالاتفاق، إما إذا كان معرفةً بغير أداة التعريف، نحو: (خرجتُ أمس)، والمعنى: (أنك تريد اليوم الذي قبل يومك بليلة) فإنها يُبنى لتضمنه معنى حرف التعريف.

وكان ابن يعيش من النحويين الذين نصوا على مذهب الأخفش والمبرد دون تضعيفه، واكتفى بالإشارة إلى أن مذهبهما على خلاف مذهب المحققين، ثم وضح جهة الضعف في مذهبهم بأنه يترتب عليه أن الممنوع من الصرف، إذا دخلته (أل) التعريف أو أُضيف، فإنه يبقى على منع الصرف، وإن دخله الجر؛ لأن الشبه ما زال قائمًا، والتنوين معدوم، بخلاف الرأي الأول فإن الاسم ينصرف؛ لأنه بَعُد عن شبهه بالأفعال وغلبت الاسمية عليه بدخول أل التعريف والإضافة، وهما من خصائص الأسماء فانصرف[١].

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لعدة أسباب:

١- أن الأصل في الأسماء الإعراب[٢]، ومن ثم فإن البناء يتطلب- كما ذكر أبو حيان- موجبًا، وهو غير متوفر في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم.

٢- أن ما يقوي ذلك أن صدر الأفاضل ذهب كذلك إلى أن (أمس) مبنيّ على الفتح؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، وردّه ابن مالك بثلاثة أوجه، أهمها: أن كلا التقديرين ممكن، إلا أن تقديره بكونه ممنوعًا من الصرف هو الأولى؛ لأن فيه

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦٦-١٦٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٠.

خروجًا عن الأصل بوجه دون وجه[١]،بخلاف الوجه الآخر ففيه خروج عن الأصل بكل وجه.

٣- أن الممنوع من الصرف يُصرف إذا اتصلت به (أل) أو أُضيف، وبعض الكلمات قد جاز فيها الوجهان الصرف وعدمه ككلمة (مصر)، وهذا يدل على أن الممنوع من الصرف معرب، والبناء خلاف ذلك فهو "لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة "[٢]، أما المبني فإن آخره لا يختلف، ويلزم طريقةً واحدةً من سكون أو حركة[٣].

٤- أن النحويين ذكروا عِلَلًا في نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة؛ منها: أنه نصب بالكسرة بدلًا من الفتحة "حملًا لنصبه على جَرّه كَمَا حُمل نصب أَصله جمع الْمُذكر السَّالِم على جَرّه"[٤] ، وكذلك علَّلوا جر الممنوع من الصرف بالفتحة بأنه من باب دفع التوهم من كونه مضافًا إلى ياء المتكلم، وأنها حُذفت لدلالة الكسرة عليها، أو لدفع أنه مبنيٌّ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابيةً إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أُضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم"[٥].

لذا فإن ما ذهب إليه أبو حيان وناظر الجيش بالحكم على مذهب الأخفش والمبرد بالمرغوب عنه له وجهه.

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٧٩/٣ .

(٢) يُنظر: الخصائص لابن جني ٣٨/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/١.

(٤) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٨٣/١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١.

المسألة الثانية: إعمال الظرف والجار والمجرور في الاسم الظاهر

ذهب المازني إلى أن الجار والمجرور والظرف يرفعان المضمر فقط ولا يرفعان الاسم الظاهر، وذلك في نحو قولنا: (كأنَّ في الدار زيدٌ)؛ فمنع ارتفاع (زيد) بـ (في الدار)، ومن ثم قدَّر اسم (كأن) ضمير الشأن محذوفاً.

ونقل ابن ولاد الاعتراض على مذهب المازني بأنه "قول مرغوب عنه؛ لأن العوامل إنما وقوعها على المضمر من حيث تقع على المظهر"(١).

الدراسة والتحليل:

مسألة جواز رفع الظرف والجار والمجرور للاسم الظاهر وقع فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين(٢)، فقد أجاز سيبويه عند تقدمِ الخبر – إذا كان شبهَ جملة– على المبتدأ وجهين؛ وهما(٣):

الوجه الأول: أن يرتفع (زيدٌ) بالابتداء.

الوجه الثاني: أن يرتفع (زيدٌ) بالظرف، وهو جائز عند الكوفيين والأخفش والمبرد من البصريين، بينما منع المازني ذلك.

ومن ثم فإن من اعترض مذهب المازني كان موافقًا لمذهب الكوفيين؛ ولذا ضعّف حجة المازني بأن العوامل لا تتسلط على الضمائر إلا بعد أن تتمكن من التسلط على الاسم الظاهر، وأن العرب لم تُبن أو توضح العوامل التي تعمل في الضمائر والتي لا تعمل، وهذا يعني أن هذه الأحكام أو العلل من المسكوت عنه.

وقد دافع ابن ولاد عن رأي المازني بأن النحويين وقفوا على العوامل وما تعمل فيه من باب الاستقراء لكلام العرب، فلا يُحتج على النحويين بعدم تصريح

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٢٨.

(٢) للاستزادة من مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز رفع الظرف للاسم الظاهر يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٢٨، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٤/١.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٢٨.

العرب بقواعدهم في الاستعمال اللغوي؛ لأن الاستقراء يعد "من أكبر أصول النحويين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعةً قطعةً، وتحيط بها بابًا بابًا"(١).

ومن ثم فإن ما ذهب إليه ابن ولاد في الرد على من ضعّف كلام المازني كان قويًّا؛ لأنّ استقراء قواعد اللغة العربية لم يعمد إليه النحويون إلا بعد صدر الإسلام ويعد استقراء ناقصًا، كما أن إعمال العوامل في الضمير قبل مجيء الاسم له نظير في كل ام العرب، وذلك في باب (نعم) وباب (رُبّ).

المسألة الثالثة: توجيه رفع (المسك) من قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)

اختلف النحويون في توجيه رفع (المسك) من مسألة (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، ومن الأوجه الإعرابية التي وُجِّه بها رفع (المسك) أنه خبر (ليس) حملًا على قولهم: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، **وهذا الوجه وُصف بأنه مرغوبٌ عنه**(٢).

الدراسة والتحليل:

عدّ أبو علي الفارسي ذلك التوجيه السابق من الشاذ المرغوب عنه، إذ قال: "فكيف وهي تحتمل وجوهًا تخرّج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ **المرغوب عنه**"(٣)، وقدّر وجهين يمكن الحمل عليهما، ثم قال: "فإذا احتملت هذه الحكاية هذه الوجوه المطردة على القياس المستمر، والسماع الشائع في كلاهم، لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في (ليس زيدٌ إلا قائمٌ) على حدِّ (ما زيدٌ إلا قائمٌ) على أن يكون الكلام من جملة واحدة"(٤).

أما الأسباب التي أوردها أبو علي الفارسي في تضعيف هذا الوجه، فهي(٥):

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٢٨.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧، همع الهوامع للسيوطي ٤٢٣/١.

(٣) المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧.

(٤) المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧.

١- أنه استعمال قليلٌ ومخالف للجمهور، بل إنه لو لم يكن سوى هذا الوجه للحمل عليه، فإنه يجب ألا يقاس عليه.

٢- أنه في تقدير هذا الوجه ترك الأوجه الشائعة إلى الشاذة.

أما الأوجه الإعرابية التي عدّها أبو علي الفارسي جائزةً ومطردةً على القياس المستمر والسماع الشائع في كلامهم؛ فهي[١]:

الوجه الأول: أن يكون اسم (ليس) ضمير القصة والحديث محذوفًا، ثم قدّر رفع (المسك) بأحد الوجهين الآتين، وهما:

١- أنه خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل نصب خبر (ليس)، وجاز الفصل بين المبتدأ والخبر بـ (إلا) للحمل على المعنى، ومثله في الحمل على المعنى قولهم: (نشدتُك الله إلا فعلت)، والمعنى (ما أطلب إلا هذا)، ونظائر ذلك كثيرة في الشعر، أما ما حسن الحمل على المعنى فهو النفي، ومن ثم جاز إلحاق (إلا) بين المبتدأ والخبر، بخلاف قولهم: (ما زيدٌ إلا منطلق)، فإن معناه الإيجاب[٢].

٢- أن تكون (إلا) في تقدير التقديم وإن تأخرت، والمعنى: (ليس إلا الطيبُ المسكُ)؛ أي (ليس الأمرُ إلا الطيب المسكُ)، ونظيره قولهم: (ليس زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ)، ونظير التقديم في (إلا) التقديم في قوله تعالى: ﴿**إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ**﴾[الجَاثِيَة : ٣٢] ، والتقدير: (إن نحن إلا نظن ظناً)، ويكون (المسك) خبر (الطيب)، وموضع الجملة الاسمية في محل نصب خبر (ليس)[٣].

وقد ضعّف ابن مالك أن يكون اسم (ليس) ضمير الشأن محذوفًا لسببين، وهما:

---

(١) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧ -٢٢٨.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٨.

السبب الأول: أن إهمال (ليس) حملًا على (ما) وجعلها حرفًا هو لغة تميم، وقد رواها أبو عمرو بن العلاء[١]، وكذلك ضعّف السيوطي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي؛ لأنه لا يجوز تأويل اللغة[٢].

السبب الثاني: أنه لا يجوز أن تتوسط (إلا) في الجملة الاسمية (الطيب المسك)، كما لا يجوز أن تدخل (إلا) بين المبتدأ والخبر، وكان ينبغي أن يُقال في مثل ذلك (ليس إلا الطيب المسك)، والتقدير (ليس الشأن إلا الطيب المسك).

الوجه الثاني: أن يرتفع (المسكُ) بـ (ليس)، على أنه بدل من (الطيب)، والمعنى (ليس طيبٌ)، أي (ليس في الوجود طيبٌ)، ويكون الخبر محذوفًا، ويجري الاسم مجرى ما ليس فيه تعريف، كقولهم: (القومُ فيها الجماء الغفير)[٣]. وهو ما ذهب إليه ابن مالك إلا أنه قدّر الجملة (ليس الطيب في الوجود إلا المسك)، ويُستغنى عن الخبر بالبدل[٤].

إذن حكم أبي علي الفارسي على حملهم (ليس) على (ما) في تأويل رفع (المسك) بالمرغوب عنه فيه نظرٌ، ولعله كان في ذلك متابعًا لسيبويه الذي جعل حمل (ليس) على (ما) قليلًا؛ إذ قال: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ (ما)، وذلك قليلٌ لا يكادُ يعرف"، ثم قال: "إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ"[٥]؛ إلا أنه باستقراء بعض آراء النحويين ظهر أنهم ذهبوا إلى ذلك الوجه في تأويل رفع (المسك)، وخصوصًا أنها لغة التميمين في

---

(١) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٥٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٢٥/١ . ويُنظر في رواية اللغة: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٣١/١، المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٤١/٢.

(٢) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٣١.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٩.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/١.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٤٧/١.

حمل (ليس) على (ما)، كما أنَّ حمل (ليس) على (ما) لـــه وجهـــه؛ إذ إن (لـــيس) بمنزلة (ما) في دلالتهما على نفي الزمن الحاضر(١)، بل إنّ أبا علي الفارسي نفسه أجاز في موضع آخر دخول (إلا) في قولهم : (ليس الطيـــبُ إلا المســـك)؛ وعلـــة إجازته ذلك أنه في معنى: (ما الطيبُ إلا المسكُ) (٢)،ومع ذلك فإن ما قدّره أبو علي الفارسي من الأوجه الأخرى يعد مقبولًا وجائزًا، والذي ظهر لي أن محل اعتراضه ليس اللغةَ في حد ذاتها، بل الحمل على اللغة في تأويل الأوجه؛ لأنها لغة قليلة، ومن ثم عدّ أن الحمل على التوجيهات الشائعة التي ذكرها أولى من الحمـــل علـــى اللغة القليلة، وقد وصف هذه اللغة في كتابه شرح الأبيات المشكلة بالندرة وقلـــة الاستعمال، وذلك في حكمه على أحد الاستعمالات اللغوية، إذ قال: "فأمّـــا الوجـــه الآخر، فهو نادر عن قياس نظائره، وقليل في الاستعمال أيضًا على ما حكاه أبـــو عمر، وقلّة هذا في الاستعمال، كقّلة استعمال (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على التشبيه بما"(٣)، فهو يرى أن هذه اللغة فيها ندرة من وجهين؛وهما القياس والاستعمال، ومن ثم حكم بالحمل على هذه اللغة بالمرغوب عنه، ولكن كما ذكر السيوطي فإن اللغـــة تُقبل على علاتها ولا يسوغ تأويلها.

المسألة الرابعة: نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

اختلف النحويون فيما ينوب عن الفاعل إذا كان النائب جارًّا ومجـــرورًا(٤)، فذهب بعضهم إلى أن ما ينوب عن الفاعل هو المجرور(٥)، وذهب بعضهم إلى أنه

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤

(٢) يُنظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٦٢، المسائل الحلبيات للفارسي ٢٦٩.

(٣) شرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي ١١ .

(٤) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢٥٥/٤.

(٥) منهم ابن السراج، حيث قال:" وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل"، وقد ذكر آراء أخرى في إنابة الجار والمجرور عن الفاعل.ي ُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ٧٩/١.

موضع الجار والمجرور[١]، وذهب الفراء إلى أن الذي ينوب عنه هو موضع حرف الجر حملًا على أن الباء في قولهم: (مررتُ بزيدٍ) في موضع نصب، وقد اعترض عليه الدماميني بقوله: "ولا يخفى أن هذا **قول مرغوب عنه** لا تقتضيه القواعد، فلا ينبغي الاشتغال بذكره"[٢].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحويون في تحديد ما ينوب عن الفاعل إذا كان جارًا ومجرورًا في حالة واحدة؛ وهي إذا كان المجرور قد جُر بحرف جر أصلي نحو قولهم : (مُرَّ زيدٌ بعمرو)، أما إذا كان المجرور قد جُرَّ بحرف جر زائد، فقد اتفق البصريون والكوفيون على أن ما ينوب عن الفاعل هو المجرور، ومن ثم تعددت مذاهب النحويين في تحديد ما ينوب عن الفاعل في حالة جره بحرف جر أصلي على النحو الآتي[٣]:

١- أن النائب عن الفاعل هو المجرور، وهو مذهب البصريين.

٢- أن النائب عن الفاعل ضمير مبهم مستتر في الفعل، وهو مذهب الكسائي وهشام.

٣- أن النائب عن الفاعل هو حرف الجر، وهو مذهب الفراء بناءً على مذهبه في أن الباء في قولهم: (مررتُ بزيدٍ) في موضع نصب، ومن البصريين الذين ذهبوا مذهب الفراء السيرافي؛ إذ قال: "اعلم أنك إذا قلت: (ذُهبَ بزيدٍ) ؛ فالباء في موضع رفع؛ لأنه لا بُد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل، فلما لم يكن غير الباء ، أُقيمت (الباء) مقام الفاعل"[٤].

---

(١) منهم ابن مالك ويُفهم ذلك من قوله:" ثم نبهت على أن النائب عن الفاعل إما مفعول به ....وإما جار ومجرور نحو غُضب عليه، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة؛ لأن الفاعل قد يكون مجرورا نحو: كفى بالله شهيدًا". شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٢.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢٥٥/٤.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٣٦/٣-١٣٣٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٧/١.

٤- أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: (سير بزيدٍ).
٥- أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور معًا، وهو مذهب ابن مالك.

وقد عرض أبو حيان المذاهب السابقة دون أن يزكي مذهبًا على مذهب أو يعارض مذهب الفراء، أما الدماميني فقد عرض ثلاثة آراء، وهي: أن يكون النائب الجار والمجرور، أو المجرور، أو حرف الجر، ثم رجَّح أن يكون المجرور هو النائب عن الفاعل؛ إذ عدّه من المعروف المحكوم له بذلك، ولم يضعّف من الآراء سوى رأي الفراء الذي عدّه قولًا مرغوبًا عنه؛ لأنه خالف القواعد؛ ومن ثم أعرض عن الرد عليه أو مناقشته(١).

ولعلَّ ما ذهب إليه الدماميني له وجاهته؛ لأن الآراء السابقة كانت لها مسوغات تتفق مع قواعد النحويين وأقيستهم، وإن تفاوتت في درجات القوة والضعف إلا أن رأي الفراء لا يوجد له ما يقويه في صناعة اللفظ والمعنى؛ إذ إن الحرف ابتداءً ليس له محل من الإعراب، كما أنه لا يستقل بذاته، ومن ثم فإنه لا يعد من ركني الإسناد، قال ابن مالك: "ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف"(٢)، ثم قال:" الحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير"(٣)، وكذلك فإن الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره(٤).

المسألة الخامسة: عامل النصب في المستثنى بعد (إلا)

اختلف النحويون في تحديد عامل النصب في المستثنى بعد (إلا)، وقد ذكر ابن الخشاب أنه يوجد مذهب للكوفيين **مرغوب عنه** إلا أنه لم يُحدد هذا المذهب، واكتفى بقوله: "وللكوفيين في نصب المستثنى مذهبٌ غير هذين مرغوب عنه"(٥)؛ أما المذهبان اللذان ذكرهما ابن الخشاب فهما:

---

(١) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٤/٢٥٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠ .
(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٥.
(٥) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٧.

المذهب الأول: أن عامل النصب في المستثنى هو الفعل المذكور قبل (إلا)، وهو مذهب سيبويه ومن تابعه[١]؛ إذ يرى سيبويه أن المستثنى منصوبٌ بالفعل المذكور قبل (إلا) [٢]، سواء أكان الفعل لازمًا أم متعديًا، فالمتعدي إذا استوفى معموله تعدى إلى غيره بواسطة، وقوّته (إلا) حتى يتعدى، ونظير ذلك في اللغة العربية الواو في المفعول معه، وأضاف ابن يعيش أن يكون العامل كذلك معنى الفعل بواسطة (إلا) [٣]. وقد ارتضى ابن الخشاب هذا المذهب؛ إذ بدأ بذكره وشرحه.

المذهب الثاني: أن عامل النصب في المستثنى هو (إلا) نفسها، وهو أحد مذاهب الكوفيين، ولكن ابن الخشاب لم ينسبه إليهم، ربما لأن المبرد من البصريين وافق هذه الرأي، بل إن ابن الخشاب نسبه إليه، وقد ضعف مذهبه بقوله: "وهو قول ضعيف يظهر فساده بأدنى تأمل" [٤].

الدراسة والتحليل:

نصب المستثنى (بإلا) إذا كانت بمعنى (أستثني) هو أحد المذاهب التي نسبها الأنباري إلى الكوفيين، وقد وافق هذا المذهب من البصريين المبرد[٥] والزجاج[٦]، وقد ضعّف ابن الخشاب هذا الوجه – كما ذُكر سابقًا– دون تعليل، وكذلك ضعّف

---

(١) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٦.

(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣٣١/٢، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٦، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢.

(٣) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٦، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢.

(٤) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٧.

(٥) يُنظر: المقتضب للمبرد ٣٩٠/٤، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

(٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٤/١، ٧٢/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

ابن يعيش هذا الوجه، فقال:" وهو ضعيف"؛ لأن في قولهم: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ)، يُنصب (غير) مع أنه أداة الاستثناء، كما أن المعنى سيكون فاسدًا، لو قُدر بـ(أستثني)؛ إذ سيكون التقدير: (أتاني القوم أستثني غير زيدٍ)، كما أن فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معنى الحرف لا يكون إلا عند الاستغناء عن الفعل، فإذا أُعمل الحرف نيابةً عن معنى الفعل حصل الدور؛ لأنه يعاد إلى الفعل فتبطل بذلك الحكمة أو الفائدة من إعمال الحرف نيابةً عن الفعل(١).

ولعل ما ذهب إليه ابن الخشاب وغيره في تضعيف هذا الوجه له وجاهته؛ لأنه بالإضافة إلى العلل السابقة التي ذُكرت، فإن (إلا) تعد من الحروف المشتركة؛ لذا "لم يجز لها أن تعمل"(٢)، أما تضمين (إلا) معنى الفعل (أستثني)، فيحتاج إلى دليل، كما أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

أما رأي الكوفيين في تحديد ناصب المستثنى بعد (إلا) الذي أعرض ابن الخشاب عن ذكره؛ فلهم ثلاثة آراء، وكأن ابن الخشاب قصد بالتعبير عن آرائهم بكلمة (المذهب) تضعيف كلّ ما ذهب إليه الكوفيون، وهي:

١- أن المستثنى منصوب بـ(إلا)، وقد ذكره ابن الخشاب ونسبه إلى المبرد، ومن العلل الأخرى التي ذكرها الكوفيون في إجازة النصب بـ (إلا) نفسها ما ذهب إليه الفراء من أنها مركبة من (إنّ) العاملة في الأسماء، و(لا) حرف العطف، ثم خُففت النون وأدغمت في اللام من (لا)، فصارت (إلا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إن)(٣)، وعمل العطف في النفي، وقد ضعّف ابن يعيش هذا الوجه كذلك لعدم اطراد العلة؛ لأنه يُقال: (ما أتاني إلا زيدٌ) فيرتفع (زيد)، ولا يوجد قبله معطوف يُعطف عليه، ولا يجوز فيه النصب فبطل تأثير الحرفين(٤)، وكذلك

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢.

يضعف هذا الرأي ابتداءً بأن الأصل هو الإفراد وليس التركيب، وادعاء التركيب في كلمة ما يحتاج إلى دليل، وهو ما ذهب إليه الأنباري في تضعيف مذهب الفراء[١]

٢-أن المستثنى منصوب على تأويل (قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم)، وقد حُكي هذا الرأي عن الكسائي وردّه الفراء؛ لأن علته غير مطردة، وذلك في قولهم: (قام زيدٌ لا عمرو)[٢]. وفي الحقيقة أن رأي الكسائي يتفق مع مذهب الفراء في أن أصل (إلا) (أن لا)، غير أن مذهب الفراء افترض إدغام الحرفين (أن) و(لا)، فأعملوا الحرف الجديد، وهو (إلا) عمل الحرفين السابقين معًا، فعمل النصب في الإيجاب، وعمل العطف في النفي، ورأيه أشد غرابةً من رأي الكسائي؛ لأنه جعل لـ (إلا) عملين باعتبارين مختلفين، وليس هذا موضع الغرابة، بل الغرابة أنه أبقى على عمل الحرفين السابقين قبل أن تركيبهما في حرف جديد، والأصل أن الحكم للطارئ أبدًا، فالأصل أن يأتي بحكم جديد يختص بـ (إلا) بعد ادعاء تركيبها من (إن) و(لا).

وقد ضعّف الأنباري رأيه بهذه الحجة؛ إذ قال: " كل حرفين رُكب أحدهما مع الآخر، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عمَّا كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر"[٣].

٣- أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو مذهب الكسائي[٤]، وقد ذهب الأنباري إلى أن هذا الوجه قريبٌ من مذهب البصريين؛ لأن العامل الذي يوجب النصب هو الفعل المتقدم[٥]، والحق ما قال؛ لأن ابن يعيش عندما أراد أن

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٤/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٥/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢١٢/١.

يعلل نصب المستثنى بعد (إلا) قال: "وأصل المستثنى أن يكون منصوبًا؛ لأنه كالمفعول "[١]، ونصب المستثنى على التشبيه بالمفعول به له وجاهته، وهو أن الفعل قد يكون لازمًا لا يتعدى إلى المفعول به، إلا أن العلة غير مطردة؛ لأن الفعل قد يكون غير لازم.

ومن ثم فإن ما ذهب إليه ابن الخشاب في تضعيف مذهب الكوفيين بالحكم عليه بأنه مرغوب عنه، يعد قويًّا في بعض آرائهم كادعاء تركيب (إلا) ثم بقاء عمل الحرفين الأصليين بعد زوال تركيبهما، وكالتأويل بأن نصب المستثنى على معنى (إلا أن زيدًا) لعدم اطراد العلة.

المسألة السادسة: انتصاب معمول اسم الفاعل على التشبيه بالمفعول به

أجاز الأخفش أن ينصب ما بعد اسم الفاعل المقرون بـ (أل) على التشبيه بالمفعول به بناءً على مذهبه في أن (أل) المقترنة باسم الفاعل هي (أل) التعريف وليست الموصولة[٢]، وقد عدّ ناظر الجيش هذا المذهب مرغوب عنه، إذ قال: "ولا شك أن هذا المذهب مرغوبٌ عنه، وقد ذكرتُ الأدلة على بطلانه في غير هذا الموضع"[٣].

الدراسة والتحليل:

العلة التي ضعّف بها ناظر الجيش رأي الأخفش، أنَّ (أل) لو كانت للتعريف؛ لبَطُل عمل اسم الفاعل كما يُبطِل التصغير والوصف عملَه؛ لأن اقتران اسم الفاعل بـ (أل) التعريف يبعده عن الشبه بالأفعال، ويقربه من خواص الأسماء؛ لذا اضطر الأخفش إلى أن يقدر نصب معمول اسم الفاعل على التشبيه بالمفعول به[٤] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٣/٣، ٧٧، التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٣٣٦/١٠، الجنى الداني للمرادي ٢٠٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٢٦/٢، ٢٧٤٧/٦ .

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٤٧/٦، ويُنظر في رده: ٢٧٢٦ .

(٤) يُنظر:تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٤٧/٦ .

واختلفت عبارات النحويين في تضعيف مذهب الأخفش، ومنهم ابن مالك وأبو حيان والمرادي؛ قال ابن مالك: "خلافًا للأخفش"، ثم قال: "وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه"(١)، وقال أبو حيان: "دلَّ على بطلان مذهبه"(٢)، وقال المرادي: "والصحيح مذهب الجمهور لعود الضمير إليها في نحو الضاربها زيدٌ هند"(٣).

ومن الحجج التي ضُعف بها مذهب الأخفش:

١- أنه لو نُصب اسم الفاعل المقترن بـ (أل) بمعنى الماضي على التشبيه بالمفعول به؛ لجاز أن ينتصب الاسم بعده، وإن لم تدخل عليه، فلما لم يحصل ذلك دلَّ على فساد علته لعدم اطرادها(٤).

٢- أنه يوجد فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل؛ لأن "المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببًا مشروطًا"، واسم الفاعل "ينصب السببي والأجنبي"(٥).

ولعل ما دفع الأخفش إلى تقدير (أل) الداخلة على اسم الفاعل بـ (أل) التعريف أن الكوفيين أجازوا أن يوصل الاسم المعرف بأل كما يُوصل (الذي)(٦)؛ كما أن السيرافي حكى عن الأخفش أنه أجاز نصب معمول اسم الفاعل المقترن بـ (أل) على التشبيه بالمفعول به حملًا على الصفة المشبهة، كما في (الحسن الوجه)، دون أن ينقل عنه أنه حدد نوع (أل)، والظاهر من كلام السيرافي أن الأخفش أجاز ذلك حملًا على الصفة المشبهة بعلة المشابهة بينها وبين اسم الفاعل، وقد اختار السيرافي مذهب سيبويه؛ إذ قال: "والقول ما ذكرناه عن سيبويه للحجة التي ذكرناها"(٧).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٨ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/٣٣٦ .

(٣) الجنى الداني للمرادي ٢٠٢ .

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/٣٣٦.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/٣٣٦.

(٦) للاستزادة في الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز وصل الاسم المعرف بـ (أل). يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٥٩٤.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٨ .

وحجة سيبويه في إعمال اسم الفاعل المقترن بـــ (أل) أن اسم الفاعل صـــار بمنزلة الفعل لاتصاله بـــ (أل) الموصولة، فقولنا: (هذا الضاربُ زيدًا) في معنـــى (هذا الذي ضرب زيدًا) ، ومن ثم فإن دخول (أل) الموصولة منعت إضافة الاســم المشتق[١]، فاحتيج إلى ذكر المفعول به للفائدة[٢].

إلا أن سيبويه ذكر أن بعض العرب الذين تُرضى عـــربيتهم قـــالوا: (هـــذا الضاربُ الرجلِ)، فجاء معمول اسم الفاعل المقترن بـــ (أل) مضافًا، بالرغم مـــن أن اتصاله بـــ (أل) يمنع من إضافته، وعلل سيبويه هذا الاستعمال اللغـــوي عـــن العرب بأنهم شبهوا (الضارب) بالصفة المشبهة، ووجه الشبه أن كليهما اسم[٣].

ومن ثم فلعل ما ذهب إليه السيرافي في تقدير نصب معمول اســم الفاعـــل المقترن بـــ (أل) من باب الحمل على الصفة المشبهة في اللغة التي ذكرها سيبويه؛ لأن العرب "قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله"[٤].

ومن ثم فإن حكم ناظر الجيش على مذهب السيرافي بـــالمرغوب عنـــه لـــه وجاهته، للأسباب الآتية:

١- أنه إذا كان منطلق السيرافي في نصب معمول الاسم المشتق هو أنه عدّ (أل) الداخلة على الاسم المشتق (أل) التعريف، فقد ضـــعف مذهبـــه بمـــا ذكـــره النحويون من الردود كرد المرادي بأن جواز عودة الضمير إليها إثبات على أنهـــا موصولة وليس معرفة، وكذلك فإن أئمة النحو كسيبويه قد عدّها بمعنى (الذي).

٢- إذا كان منطلق السيرافي الحمل على اللغة التي ذكرها ســـيبويه (هـــذا الضاربُ الرجلِ)، أي أنه حمل نصب معمول الاسم المشتق المقتـــرن بـــأل علـــى التشبيه بالمفعول ففيه احتمالان، وكلاهما ضعيف، وهما:

---

(١) يُنظر: سيبويه ١٨١/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٢ .

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٢ .

(٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١٨١/١.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٨١/١.

أ- أنه حمل نصب معمول اسم الفاعل المقترن بأل على اللغة التي ذكرها سيبويه، إلا أن رواية سيبويه كانت في جر معمول اسم الفاعل المقترن بأل، ومن ثم فإن السيرافي يكون بذلك قد تصرف في اللغة التي ينبغي أن تُحفظ ولا يقاس عليها، بمعنى أنه أوّل استعمال لغوي قياسي مطرد، وهو نصب معمول اسم الفاعل المقترن بأل بلغة قليلة خاصة باستعمال لغوي قليل وهو جر معمول اسم الفاعل المقترن بأل، فلعله قصد بما أن أهل هذه اللغة جروا معمول اسم الفاعل المقترن بأل حملًا على الصفة المشبهة، فلا يبعد أنهم نصبوا معموله حملًا على الصفة المشبهة.

ب- أنه قدّر نصب معمول الاسم المشتق المقترن بأل على التشبيه بالمفعول به حملًا على الصفة المشبهة، ومن ثم فإن العلة التي حمل عليها هي المشابهة بينهما في كونهما اسمًا مشتقًا، إلا أن علته تبقى ضعيفة؛ لأن الصفة المشبهة ابتداءً عملت حملًا على اسم الفاعل من باب التشبيه به، إلا أنها ليست في قوة اسم الفاعل، لما بين اسم الفاعل والفعل المضارع من الشبه، بخلاف الصفة المشبهة الذي يغلب عليها عدم مشابهة الفعل المضارع، فكيف يُحمل اسم الفاعل عليها في العمل؟

كذلك فإن الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل الثلاثي اللازم؛ وهذا يعني أنها لا تنصب مفعولًا به ابتداءً، ومن ثم أحتاج النحويون إلى أن يقدروا نصب معمولها على التشبيه بالمفعول به، وهذا غير متحقق في اسم الفاعل المقترن بأل، إذ أنه يُصاغ من الفعل اللازم والمتعدي(١).

المسألة السابعة: **إعراب المخصوص بالمدح والذم مبتدأً حُذف خبره**

أجاز بعض النحويين ومنهم ابن عصفور إعرابَ المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، وخبره محذوف(٢)، وقد ضعّف هذا الوجه المكودي، وقال عنه: "وهو قول مرغوب عنه، وقد أجازه ابن عصفور"(٣).

---

(١) للاستزادة من شروط صياغة اسم الفاعل. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧١.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦٠٥، مغني اللبيب لابن هشام ٨٢٦، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢٠٦ .

(٣) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢٠٦ .

الدراسة والتحليل:

ذكر المكودي وجهين آخرين في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، وهما:

١- أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بينهما العموم الذي في الفاعل. ووصف هذا الوجه بأنه "قول متفق عليه"(١)، ومن النحويين الذين ذكروا هذا الوجه السيرافي؛ إذ قال: "زيد نعم الرجل ثم أخرته على هذه النية"(٢) .

٢- أنه خبر مبتدأ مضمر، ووصف هذا الوجه بأنه مختلف فيه، وقد نسبه المكودي إلى سيبويه(٣)، والفرق بين التوجيه الأول والثاني، أن الأول سيكون الكلام مكونًا من جملة واحدة، أما الثاني فسيكون الكلام مكونًا من جملتين، قال السيرافي: "وإما أن يكون على كلامين كأنك لما قلت: (نعم الرجل)، فأبهمته، ولم يعرف فيه شيء بعينه، قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد على تقدير هو زيد"(٤).

ومن ثم فإن المسالة تدور حول أولوية الحذف، هل المبتدأ هو الأولى بالحذف أم الخبر؟ وقد أجاب عن هذا السؤال ابن هشام نقلًا عن الواسطيّ والعَبْدي؛ إذ يرى الواسطي أن الأولى بالحذف هو المبتدأ؛ لأن الخبر هو محط الفائدة، ويرى العبدي أن الأولى بالحذف هو الخبر؛ لأن تغيير أواخر الجملة أسهل(٥).

وبذلك تساوى الأمران، إلا أن هذا الترجيح كان في عموم حذف المبتدأ دون تحديد موضع بعين؛ لذا فإن ابن هشام حدد معيارًا يخص باب نعم وبئس، وهو عروض ما يوجب تعيين المحذوف، فإذا عرض ذلك وجب العمل به، ثم مثّل على ذلك بقولهم: (نعم الرجلُ زيد) وقدّر المحذوف بناء على أنهما جملتان بأن المحذوف هو المبتدأ وليس الخبر؛ لأن الخبر لا يُحذف وجوبًا إلا إذا سُد شيء مسده(٦).

---

(١) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢٠٦ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٠.

(٣) قال سيبويه: "وأما قولهم: نعم الرجل عبدالله، فهو بمنزلة: (ذهب أخوه عبدالله)، عمل (نعم) في الرجل، ولم يعمل في (عبدالله)". الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٠.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٨٠٥ -٨٠٦.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٨٠٦.

ولعل الرأي الراجح هو تقدير حذف المبتدأ وليس الخبر؛ ذلك أن الحذف لا بد له من شروط أهمها وجود دليل حالي أو مقالي[١]، كما أن المعنى يخدم حذف المبتدأ، وهو واضح من تفسير سيبويه؛ إذ قال: " كأنه قال: نِعمَ الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبد الله"[٢].

إلا أن ما ذهب إليه المكودي من الحكم على تقدير الخبر هو المحذوف (بالمرغوب عنه)، كان مبالغًا فيه؛ لأن ابن عصفور أجاز الأوجه السابقة كلها، ثم قدّر هذا الوجه، وقد قدّر الخبر (زيدٌ الممدوح) أو (زيدٌ المذموم)، فصار الدليل على حذف الخبر هو فعل المدح أو الذم، وقال ابن عصفور في ذلك: "وكأنه في الوجهين لما قال: نعم أو بئس الرجل، قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم؟ فقال: زيدٌ، على تقدير: هو زيدٌ، أو على تقدير: زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم"[٣] ،ومما يقوي ذلك أن "المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت"[٤].

المسألة الثامنة: مجيء (إنْ) بمعنى (إذ)

ذهب الكوفيون[٥] إلى تقدير (إنْ) بمعنى (إذ) من قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴿٢٧٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٧٨] ، ، وقد ضعّف السمين الحلبي هذا الوجه بأنه: "مردودٌ مرغوب عنه"[٦].

الدراسة والتحليل:

ارتضى السمين في الآية السابقة إعراب (إنْ) حرف شرط جازم، وفعل الشرط (كنتم)، وجوابه محذوف عند الجمهور والتقدير: (فاتقوا وذروا)، أو متقدم.

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٧٨٦.

(٢) الكتاب لسيبويه ١٧٧/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٥/١.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٨٠٦

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥١٨/٢ .

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي ٦٣٩/٢ .

وللوقوف على حكم السمين الحلبي على مذهب الكوفيين بأنه (مردود مرغوب عنه)، فلا بد من عرض بعض حججهم وردود النحويين عليها، ومن ثم فقد احتج الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾[البَقَرَة : ٢٣] ، فقدروا المعنى (وإذ كنتم في ريب)، وعلة ذلك أن (إذ) لا تفيد الشك بخلاف (إن)، وقدروا هذا المعنى كذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البَقَرَة : ٢٧٨] والتقدير: (إذ كنتم مؤمنين) (١)

ومن النحويين الذين لم يحكموا على مذهب الكوفيين بأنه مرغوب عنه، واكتفوا بالرد عليهم الأنباري، وكانت أهم ردوده ما يأتي (٢):

١- أن الأصل استصحاب الحال؛ وهو التمسك بما وُضع له الحرف في الأصل، والعدول عن ذلك يتطلب دليلًا.

٢- أن حجة الكوفيين في دلالة (إن) الشرطية على الشك مردود عليها بأن العرب قد تستعمل (إن) في مواضع لا يوجد فيها شك، فبطلت بذلك حجتهم لعدم اطرادها.

وكذلك كان من النحويين الذين ذكروا مذهب الكوفيين المرادي، وابن هشام(٣)، والسيوطي الذين اكتفوا بالرد على حجة الكوفيين، وعدم إثبات المعنى الذي ذكروه دون الحكم على مذهبهم بكونه مرغوبًا عنه، قال المرادي: "ومذهب المحققين أن (إن) في هذا المواضع كلها شرطي"، ثم قال: "ولم يثبت في اللغة أن (إن) بمعنى (إذ)"، وقال السيوطي: "ولا ترد (إن) بمعنى (إذ) وقال الكوفيون ترد بمعناها"(٤)، ثم أكدوا على شرطيتها وعدم خروجها عن معناها في الشواهد التي

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥١٨/٢ .

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٢٠/٢ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني للمرادي ٢١٣ ، مغني اللبيب لابن هشام ٣٩ .

(٤) يُنظر: همع الهوامع ٥٤٩/٢ .

ساقها الكوفيون، وعللوا أنه جيء بـــ (إن) للتهيج؛ كما يقول الأب لابنه: (إن كنتَ ابني فلا تفعل كذا)[١] .

ولعل ما ذهب إليه السمين الحلبي من تضعيف مذهب الكوفيين وعدّه مردودًا ومرغوبًا عنه في محله لسببين:

١- أن مذهبهم فيه إخراج الحرف عن معناه دون دليل، وقد نص أئمة النحويين؛ كالخليل وسيبويه على أن (إنْ) هي أم الباب، وعلل الخليل ذلك بأن حروف الجزاء قد تتصرف فيكون منها الاستفهام وغيره، أما (أن) فهي "على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازة"[٢].

٢- أن سيبويه وهو إمام ثقة نص على أن (إذ) ظرف لما مضى من الزمان بمنزلة (مع) [٣]، ولا تحتمل (إذ) معنى الجزاء إلا إذا ضُم إليها (ما) [٤]، ومن ثم ثم فإن تضمين (إن) معنى الظرفية قد لا يتوافق مع الآية التي أمروا فيها بترك ما بقي من الربا، وكان هو سبب نزول الآية[٥]، وكذلك قد لا يتوافق مع الآية التي تليها ببيان جزاء عدم الانصياع للأمر، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾[البَقَرَة : ٢٧٩]، قال الله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾[البَقَرَة : ٢٧٨]

٣- أن ادعاء تضمين (إنْ) معنى (إذ) فيه إخراج الكلام عن ظاهره، ولا بد له من دليل.

٤- أن حمل الكلام على ظاهره أولى من التأويل.

---

(١) يُنظر: الجنى الداني للمرادي٢١٣، مغني اللبيب لابن هشام٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي٥٤٩/٢ .

(٢) يُنظر: الكتاب ٦٣/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢٢٩/٤.

(٤) يُنظر: الكتاب ٥٦/٣.

(٥) يُنظر في سبب نزول الآية معاني القرآن للفراء ١٨٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٩/١، ومعاني القرآن للنحاس ٣١٠/١.

المسألة التاسعة: مجيء (مهما) بمعنى (متى ما)

ذهب شهاب الدين أبو شامة إلى تقدير (مهما) بمعنى (متى ما) أي: أنها تتضمن معنى الظرفية، وقدّر معنى (مهما تصلها أو بدأت براءة) بمعنى (شيء ما)، وذلك في قول الشاطبي:

مَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً لِتَنْزِيْلِهاَ بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا[1]

واستدل على صحة رأيه بأن (مهما) مركبة من (ما) التي للشرط، ومِن (ما) المزيدة للتأكيد، ثم أُبدلت ألف (ما) الجزائية هاءً فصارت (مهما)، وبما أن (ما) الجزائية تتضمن معنى الزمان، وأُبدلت ألفها هاءً لدخول المزيدة عليها، صار معنى (مهما) (متى ما)، وإذا كانت المبدلة غير ظرفية لم تكن بهذا المعنى[2]، وقد حكم السمين الحلبي على رأيه بأنه مرغوب عنه.

الدراسة والتحليل:

اعترض السمين الحلبي ما ذهب إليه أبو شامة؛ إذ قال: "وهذا الذي قاله قولٌ مرجوحٌ، مرغوب عنه"[3]. وضعّف رأيه ابتداءً بأن النحويين لم يقولوا بأن (ما) الجزائية تتضمن معنى الزمان، بل إن النحويين قالوا ذلك في (ما) المصدرية، ثم ذهب إلى أن (مهما) منتصبة على المصدرية، والتقدير: (أي إتيان أتيت)، ويكون الناصب فيه الفعل (أتيت)[4]، وقد استدل السمين الحلبي على صحة ما ذهب إليه بأن الزمخشري ضعّف تقدير معنى (مهما) بـ (متى) وعدّ من يفعل ذلك أنه ممن لا يد له في علم العربية في شيء فيضعها غير موضعها[5].

---

(١) بيت من الطويل، للشاطبي في حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ٩ .

(٢) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (شرح الشاطبية) لأبي شامة المقدسي ٤١.

(٣) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١.

(٤) يُنظر: العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١-١٩٢،

(٥) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٢/ ١٤٦، والعقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١-١٩٢.

وبتأمل تقدير شهاب الدين أبي شامة فيظهر أمران، وهما:

الأمر الأول: القول بتركيب (مهما)، وهو أمر مختلف فيه، ولكل فريق أدلته[١]، ولم يعترض السمين الحلبي عليه في ذلك، والرأي الذي ذهب إليه أبو شامة في تركيب (مهما) من (ما) الشرطية و(ما) للتأكيد، هو رأي الخليل نسبه إليه ابن يعيش والمرادي[٢]، لكن الخليل كان أكثر تفصيلًا – كما نُقل عنه–، ولم يشر إلى أن (مهما) تتضمن معنى الظرفية، واستدل الخليل على زيادة (ما) مع (ما) الشرطية بوجود النظير وكثرته؛ إذ قاس زيادة (ما) مع (ما) الشرطية بزيادتها مع (إنْ) الشرطية، فقالو: (إمّا)، وبزيادتها مع (متى)، فقالوا: (متى ما)، وبزيادتها مع (أين)، فقالوا: (أينما)، إلا أن اللفظ مع (ما) الشرطية بزيادة (ما) صار (ماما)، فَكُرِه توالي لفظين حروفهما واحدة، فأبدلوا ألف (ما) الأولى هاءً؛ لأن الهاء قريبة من مخرج الألف، وعلة إبدال ألف (ما) الأولى دون الثانية، أن الأولى أولى بالتغيير من الثانية، لأنها اسم، و"الأسماء أقبل للتغير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال"[٣]، وقد اختار ابن يعيش رأي الخليل إذ قال: "والوجه قول الخليل"، وساق أدلةً أخرى[٤].

الأمر الثاني: القول بأنها تتضمن الظرفية، وهذا الرأي الذي خالف فيه أبو شامة جمهور النحويين، ومن ثم اعترضه السمين الحلبي وضعّفه، والقول بأن (مهما) تتضمن الظرفية هو قول ابن مالك، ومذهبه الذي ذكره في كتابه شرح التسهيل، وساق الأدلة عليه من السماع[٥]، وقال في ذلك: "جميع النحويون يجعلون (ما) و(مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب"[٦].

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٤، الجنى الداني للمرادي ٦١٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٤ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٧/٤ .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/٤.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/٤، وانظر: لباب الإعراب للإسفراييني ٤٩١.

إلا أن ابن الناظم بدر الدين أسقط الاحتجاج بالأبيات التي ذكرها والده ابن مالك؛ إذ إنه يمكن تقدير (مهما) بتقدير آخر غير مختلف فيه بين النحويين وهو كونها مصدرًا؛ وعلته في ذلك أن القول بكون (مهما) تتضمن الظرفية فيه شذوذ، وقول لم يعرفه جميع النحويين، بخلاف القول بكونها مصدرًا؛ "لأنه لا مانع من أن يكنى بما ومهما عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أن يُكنى بهما عن المفعول به، ونحوه، إذ لا فرق"(١)

ومن النحويين الذين ضعفوا مجيء (مهما) متضمنةً معنى الظرف ابن هشام، إلا أنه لم يحكم على رأي ابن مالك، واكتفى بقوله: "وسيأتي أن (مهما) لا تُستعمل ظرفًا"(٢)، ثم أورد الشواهد الشعرية التي استدل ابن مالك وأسقط الاستدلال بها، لأن الدليل إذا أمكن تقديره بوجه آخر سقط الاستدالال به(٣)، أما المرادي فقد ذكر مذاهب النحويين في (مهما) دون أن يفاضل بينها (٤).

ولعل ما ذهب إليه السمين الحلبي في الحكم على مذهب أبي شامة أو رأيه بأنه مرغوب عنه له وجاهته؛ إذ ثبت باستقراء بعض آراء النحويين وأدلتهم أن القول بتضمن معنى (مهما) الظرفية ضعيف، كما أن فيه ادعاء تضمين معنى الظرفية دون دليل، كما أن فيه مخالفة لجمهور النحويين كما أشار إلى ذلك الزمخشري، وكذلك فإن (مهما) عملت الجزم لتضمنها معنى (إن)، وقد استدل ابن يعيش على ذلك بأنه إذا خرجت عن معنى (إن) إلى الاستفهام أو معنى (الذي) لم تجزم(٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٠.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٤٣٦.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٣٧.

(٤) يُنظر: الجنى الداني للمرادي ٦٠٩-٦١٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٦٦.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: وزن ما فيه زيادة بالتضعيف

اختلف النحويون في وزن الكلمة التي فيها زيادة بتضعيف أصل من أصول الكلمة على مذهبين؛ وهما:

المذهب الأول: مقابلة الحرف المضعف بما يُقابل الأصل، فإن ضعّف الفاء قُوبل بالفاء، وإن ضعّف العين قُوبل بالعين، وإن ضعّف اللام قُوبل باللام نحو (حلتيت) وزنها (فعليل)، وهو المذهب المشهور(١).

المذهب الثاني: إحلال الأحرف الزائدة بالتضعيف في الميزان الصرفي؛ أي التعبير عن الحرف الزائد المضعَّف بلفظه، فـ(حلتيت) وزنها على هذا المذهب (فعليت) (٢)، وقد حكم ابن مالك والفارضي على هذا المذهب بالمرغوب عنه.

الدراسة والتحليل:

قال ابن مالك في وزن كلمة (صبّر) :"إن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور (فعّل)، ووزنها على القول المرغوب عنه (فعبل)"(٣) ،وقال الفارضي: "وبعضهم: يعبر عن الزائد هنا بلفظه، فتقول في (مرمريس): (فعمريل)، وفي (اعدودن): (افعودل)، وفي (صير): (فيعل)، وفي (قتر): (فعتل)، وهو مرغوب عنه للثقل"(٤).

وعلل ابن مالك ضعف المذهب المرغوب عنه بحصول أمرين مكروهين، وهما(٥):

أ- تكثير الأوزان دون داعٍ، فضلًا أنه من الاستثقال المنفر.

---

(١) يُنظر:شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/١٣-١٤.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٥٧

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٤/٢٠٣٠ ، ويُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٥٨.

(٤) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٣٧٩ .

(٥) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ٥٨.

ب- وقوع الالتباس بين ما يشاكل مصدره (تفعيلًا) بما يشاكل مصدره (فعللة)؛ لأن الثلاثي المعتل العين قد تُضعف عينه للإلحاق ولغير الإلحاق، ككلمة (بيّن) فمصدره (بَيِّنة)، إذا كان مقصودًا فيه الإلحاق ليشاكل (دحرجة)، وإذا كان مقصودًا به التعدية فمصدره (تبيين)، ولا يتحقق ذلك إلا على المذهب المشهور.

نلحظ أن وصف ابن مالك والفارضي مذهب إحلال الأحرف الزائدة بالتضعيف في الميزان بالمرغوب عنه كان دقيقًا، لما في هذا القول من الثقل وتكثير الأوزان، وكذلك فإن الزيادة في بداية الكلمة اختص بها الفعل دون الاسم [١].

المسألة الثانية: حكم إبدال الألف من الهاء

نقل الشهاب الخفاجي تضعيف الكسائي والزبيدي قول (آله) من قولهم: (وعلى آله وصحبه)، فقال نقلًا عنهما: "(آله) مرغوب عنه؛ لأن الإضمار يرد الكلم إلى أصولها كثيرًا. وأصله (أهل)؛ بدليل قولهم في تصغيره: أُهيل، فالوجه (على أهله) إلا أن يظهر فيقول (آل محمد)"[٢].

الدراسة والتحليل:

ضعّفَ الشهاب الخفاجي ما ذهب الكسائي والزبيدي؛ محتجًّا بأن إضافة (آل) إلى الضمير سُمع عن العرب نظمًا ونثرًا[٣].

ويظهر مما سبق أن الكسائي والزبيدي اعتمدا في الحكم على الاستعمال اللغوي (وعلى آله) بالمرغوب عنه بأصول اللغة العربية؛ إذ إن الإضمار يرد الكلمات إلى أصولها، وهذا صحيح، ومما يدعم ما ذهبا إليه أن إبدال الألف من الهاء يعد قليلًا جدًّا، وهو مسموع في بعض العبارات ككلمة (ماء)، و(شاءٍ) جمع (شاة)[٤]، إلا أن ابن عصفور وأبا حيان نقلا إضافة (آل) إلى الضمير دون إعادة الهاء، وقد عدّ ابن عصفور هذا الاستعمال قليلًا جدًّا، فقال: "ولا يقال: آلُك وآله إلا

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٩٠٧/١٠ .
(٢) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٤١.
(٣) يُنظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٤١.
(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٠/٥، ٣٦١.

قليلًا جدًّا" ، ثم ساق بعض الشواهد على ذلك، ومنها قول الكِنانِيِّ: (رَجلٌ من آلِكَ وليس منك)، ليدلل على وجود تلك اللغة في كلام العرب.

وقد نقل أبو حيان هذه اللغة كذلك إلا أنه حكى عن الكسائي والنحاس والزبيدي أنهم منعوا قياس إضافة (آل) إلى الضمير(١)، ومن ثم فإن الذي يظهر من كلامه أن الكسائي والزبيدي لم يمنعا اللغة نفسها، بل منعا القياس عليها، فإذا كان منطلق حكمهما هو القياس على اللغة فما ذهبا إليه دقيقًا؛ لأن اللغة النادرة أو القليلة تُحفظ ولا يُقاس عليها.

وقد نقل أبو حيان اختلاف النحويين في أصل (آل) بين أصلين هما: (أَوَل)، و(أهل)؛ فمنهم من ذهب إلى أن أصله (أَوَل)، فانقلبت الهمزة عن الواو، والدليل على ذلك أنهم صغروه على (أُويل)، وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى الكسائي(٢)، ورجحه أبو حيان، قائلًا: "وهو الصحيح"(٣).

ومنهم من ذهب إلى أن أصله (أهل)، وأُبدلت هاؤه همزةً، فصار (أَأَل)، ثم سكنت (أَأْل)، ثم أبدلت ألفًا، واستدلوا على ذلك أن (أهل) يُصغر على (أُهيل)، والتصغير يرد الكلمات إلى أصولها، فدل على أن أصله الهاء(٤)، وقد رجح هذا الوجه ابن عصفور مستدلًا على ذلك بالسماع؛ إذ إنه لم يثبت في السماع إبدال الهاء من الألف في غير هذا الموضع، ولكن ثبت إبدال الهمزة من الهاء في ماء فحُمل (آل) عليها، ومما يؤيد ذلك أنهم إذا أضافوا (أهل) إلى مضمر قالوا: (أهلك، وأهله) (٥)، وكذلك مما يدل على أن الهاء هي الأصل أن أكثر تصريف الكلمة عليها(٦)، وعلل ابن عصفور مجيء (أهل) و(آل) في استعمال العرب بأنها تجعل

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨١٨/٤ .

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٨/٣.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨١٧/٤.

(٤) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٨/٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨١٧/٤.

(٥) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٣٠.

(٦) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٣٠.

ما فيه بدل من شيء مختصًا بشيء بعينه، فكلمة (آل) لا تُضاف إلا إلى الشريف، بخلاف كلمة أهل تضاف إلى الشريف وغيره، وما قوى هذا الاستعمال عند العرب أنه فرع الفرع، وليس بأصل(١)، وكذلك اختار الرضي أن تكون الهاء هي الأصل؛ لأنه "لم يثبت قلب الهاء ألفًا وثبت قلبها همزةً، فالحمل على ما ثبت مثله أولى"(٢).

ومن ثم فإن حكم الشهاب الخفاجي على مذهب الكسائي والزبيدي بأنه مرغوب عنه فيه مبالغة نوعًا ما؛ لأنه يوجد خلاف بين النحويين في أصل (أهل)، وقد جاء في كلام العرب استعمال (ألّا فعلت)، و(هلا فعلت)، واختلف النحويون في أصله كذلك، واختار ابن يعيش أنهما لغتان(٣) من باب تساوي اللفظين في الاستعمال عند العرب؛ لذا يُحتمل أن من استعمل (آله) كان قاصدًا في ذلك لغة (آل)، أما إذا كان وقع في ظنه أن أصله (أهل)، فإن حكم الكسائي والزبيدي في محله؛ لأن الأصل ألا يُقاس على اللغة القليلة، وإن ثبتت في الاستعمال نثرًا ونظمًا إلا أنها قليلة.

المسألة الثالثة: إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف

حمل بعض المفسرين إثبات ألف (ما) الاستفهامية من قوله تعالى: ﴿ **قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي** ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] على إثبات ألف (ما) الاستفهامية(٤) من قول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُني لَئِيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرّغَ في رَمَادِ(٥)

(١) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٣١.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣.
(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦١/٥
(٤) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٤، المقاصد النحوية للعيني ٢٠٧٣/٤.
(٥) بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص٩٠، وروى ابن هشام (في دمان) بدلًا من (في رماد)،والشاهد فيه قوله: (على ما) حيث سُبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر وبقيت ألفها. يُنظر: الحجة للقراءة السبعة للفارسي ٣١٧/٢، المحتسب لابن جني ٤١٠/٢، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٩، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٤٨٧/٢، مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٤، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٠٢/٤، المقاصد النحوية للعيني ٤/ ٢٠٧٣ــ،شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٦/٥.

والتقدير: (بأي شيء غفر لي ربي)[١]، وقد ضعّف ابن هشام الخضراوي ما ذهبوا إليه، وقال: "وهذا قول مرغوب عنه؛ لأن النحويين على خلافه"[٢].

الدراسة والتحليل:

إن الأصل في ألف (ما) الاستفهامية أن تُحذف إذا جُرت بحرف الجر جوازًا نحو: (على مَهْ) ، وأن تُحذف وجوبًا إذا جُرت باسم نحو (اقتضاء مَه)؛ وذلك للتفرقة بينها وبين (ما) الموصولة والشرطية، إلا أنه ثبتت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة غير المركبة في البيت الشعري السابق[٣].

واختلف النحويون في الحكم على إثبات ألف (ما) الاستفهامية في البيت السابق على عدة أوجه، وهي:

١- أنه لغة خاصة بالشعر، وهي قليلة، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش[٤]، ونقل المرادي أن الزمخشري حكى هذه اللغة[٥]

٢- أنه من الضرورة الخاصة بالشعر، وأن المعروف في الكلام هو حذف الألف، وهو مذهب أبي حيان وابن هشام[٦] .

٣- أنه شاذ، قال السيوطي: "وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذ"[٧] .

٤- أنه جائز؛ إذ عدّ بعضهم إثبات الألف جائزًا، ولكن الأجود أو الغالب أو الوجه هو حذف الألف، فقد عدّ أبو علي الفارسي حذف ألف (ما) الاستفهامية هو

---

(١) يُنظر: المقاصد النحوية للعيني ٢٠٧٣/٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ١٤٨٧/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٦٢/٣.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ١٤٨٥/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٢.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٤٨٧/٣.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٢، مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٤.

(٧) همع الهوامع للسيوطي ٤٦١/٣

الوجه[١]، بينما عدّ ابن الشجري حذف ألفها هو الغالب في اللفظ والخط[٢]، أما الزمخشري فقد عدّ إثبات الألف جائزًا، ولكن حذف ألفها أجود[٣]، وعدّ ابن جني إثبات الألف "أضعف اللغتين"[٤]

وقد حمل بعض النحويين إثبات ألف (ما) في الآية السابقة على بيت الشعر، وبعضهم أجازه على أنها (ما) الاستفهامية دون أن يحملها على البيت الشعري ومنهم الكسائي[٥]، الزمخشري[٦].

فأما الحمل على البيت الشعري، فقد عدّه ابن هشام باطلًا[٧]؛ لأنه لا يجوز حمل القراءة المتواترة على البيت لضعفه[٨]، وأما توجيه إثبات الألف في (ما) لكونها لغةً أو استعمالًا جائزًا، فالفراء عدّ إثباتها صوابًا لصحة المعنى؛ فقال: "ولو

---

(١) يُنظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون ٦٤٧/١.

(٢) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٥٤٥/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢١٦/٥.

(٣) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري ١١/٤.

(٤) المحتسب لابن جني ٤١٠/٢.

(٥) نسبه ابن هشام إليه في الحاشيتين، وحكى عنه في المغني أنه ردّ ذلك، وبمراجعة نص الكسائي في مظنه وقفتُ على أنه قدّر (ما) مصدرية. يُنظر: معاني القرآن للكسائي ٢١٧، حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ١٥٢٧/٢، مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٤.

(٦) يُنظر: الكشاف للزمخشري ١٢/٤، ونقل ابن هشام أن الزمخشري أجاز حمل إثبات الألف على الآية السابقة، ومنعه في قوله تعالى: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الأَعْرَاف : ١٦] ، يُنظر: مغني اللبيب ٣٩٤، والحقيقة أن الزمخشري لم ينكره بل عدّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية قليل شاذ، وهو متفق مع إجازته إثبات (ما) الاستفهامية إلا أنه لم يحكم على الاستعمال واكتفى بذكره جائزًا، أما في الموضع الآخر فقد حكم على الاستعمال بأنه من الاستعمال الجائز القليل والشاذ،كما أن الزمخشري استعمل عند تقدير (ما) الاستفهامية في الآية موضع الدراسة كلمة (قد)، ومن الجلي أن من معاني (قد) التقليل، كما أنه يوجد فرق في تقدير معنى الاستفهام في الآيتين. يُنظر:تفسير الكشاف ٩٢/٢.

(٧) يُنظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ١٥٢٧/٢.

(٨) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٩٤.

جُعلت (ما) في معنى (أي) كان صوابًا، يكون المعنى (ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي)، ولو كان كذلك لجاز له فيه (بمَ غفر لي ربي) بنقصان الألف"[١]، فكأنه أجاز إعرابها (ما) الاستفهامية مع بيان صحة المعنى، لكن قوله: "ولو كان كذلك لجاز له فيه "يُوحي بأنه استبعد أن تكون (ما) الاستفهامية، وهذا يعني أنه لم يكن ممن أجاز إثبات ألف (ما) الاستفهامية.

ومن ثم فإن حكم ابن هشام الخضراوي على من قدّر (ما) من الآية السابقة بأنها (ما) استفهامية مع إثبات ألفها بالمرغوب عنه فيه وجهان:

الأول: تقدير (ما) الاستفهامية وإثبات ألفها حملًا على البيت الشعري، وفي هذه الحالة يعد حكمهم له وجاهته؛ لأن الأولى الحمل على المطرد وليس على الشاذ أو القليل، وبخاصة أن النحويين خرّجوا (ما) في الآية السابقة بعدة أوجه، وهي: أنها مصدرية ونُسب هذا الوجه إلى الكسائي[٢]، وبأنها موصولة[٣]، وأنها قد تكون استفهامية[٤]، بل إنهم فاضلوا بين هذه الأوجه في درجات القوة والضعف، فقد ضعّف أبو حيان كونها موصولةً؛ لأن فيه فساد المعنى[٥]، وقد ضعف أبو حيان حملها على (ما) الاستفهامية ابتداءً، قال: "والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء مكان لا يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت، ولا يقاس عليه"[٦].

الثاني: تقدير (ما) الاستفهامية وإثبات ألفها حملًا على اللغة في إثبات (ما) الاستفهامية، فإن حكم ابن هشام الخضراوي عليه بالمرغوب عنه فيه مبالغة بهذا الاعتبار؛ لأنها لغة ذكرها بعض النحويين، لكن يبقى الحمل عليها ضعيفًا مع ذلك؛ لأن الأولى الحمل على الأوجه المطردة.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧٤/٢.

(٢) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري ١١/٤.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٤/٢.

(٤) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري ١١/٤، البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ٥٨/٩.

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ٥٨/٩.

(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢١٧/٤.

المسألة الرابعة: أصل (أوَّل)

ذهب الجوهري إلى أن أصل (أوّل) (أَوْأَل) على (أَفعَل) مهموز الوسط، قُلبت الهمزة الثانية واوًا، ثم أُدغمت، واستدل على ذلك بأنه يُجمع على (أَوَائِل) و(أَوالِي) على القلب، وقد ضعّف ابن بري ما ذهب إليه الجوهري، فقال: "هو قول مرغوب عنه"(١).

الدراسة والتحليل:

استدل ابن بري على ضعف مذهب الجوهري بنقضه في حال تخفيف همزة (أَوْأَل)، فالأصل عند تخفيف همزته أن يُقال (أَوَل)؛ لأن القياس أن تُنقل حركة الهمزة –إذا خُففت– إلى ما قبلها إذا كان ساكنًا، وقد اختار ابن بري مذهب سيبويه والبصريين، وهو أن أصل (أوّل) (وَوَل)، من باب (ددن)، و(كوكب) "مما فاؤه وعينه من موْضِع وَاحد"(٢).

نلحظ أن منطلق حكم ابن بري على ما ذهب إليه الجوهري هو أنه رجح في نفسه مذهب البصريين؛ لأن ما اختاره الجوهري في تحديد أصل (أوّل) هو مذهب الكوفيين، وكانت علتهم في ذلك استثقال الهمزة بعد الواو(٣)، وقد اعترض ابن بري مذهبهم بحجة قوية، وهي نقض علتهم عند تخفيف همزة (أول).

ومن النحويين الذين رجحوا مذهب البصريين ابن عصفور؛ إذ قال: "ولا يجوز في هذا وأمثاله إلّا الهمز"(٤)، وأبو حيان الذي قال: "والصحيح أن وزنه (أفعل)" (٥)، وقال الرضي: "والصحيح أنه (أفعل)" (٦)، وكذلك قال ركن الدين: "والصحيح أن وزنه (أفعل)"(٧).

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٧١٧/١١.
(٢) لسان العرب لابن منظور ٧١٧/١١
(٣) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ٥٨٩/٢.
(٤) الممتع الكبير لابن عصفور ٢٢١.
(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣٣٤/٥.
(٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٤٠/٢.
(٧) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ٥٨٩/٢.

ومن الحجج التي استدل بها ابن عصفور على ضعف القول بأنها أصلها (أوأل):

١- أنه لو كان الأصل فيه (أوْأل) "لجاز أن يجيء على أصله، في موضع من المواضع، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا"(١).

٢- لزوم (مِن) لها نحو قولهم: (لقيتُه أول من أمس)، يدل على أن وزنها (أفعل) (٢).

٣- إبطال الدليل السماعي للكوفيين؛ إذ استدلوا على أن العين من (أول) همزة بقراءة (الّوْلَى)(٣). من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ٥٠﴾ [النَّجم: ٥٠] وردوا الاحتجاج بها لأنها قراءة شاذة (٤).

ولعل ما دفع الكوفيين إلى هذا التقدير أنه لم يرد مجيء فاء الكلمة وعينها واوين في الأفعال لما يترتب عليه من الإعلال، وكذلك لم يجيء منه اسم إلا (أوّل)، وهذا يعني أن باب (ددن) قليل(٥)، فربما أرادوا الفرار من الحمل على القليل.

إلا أن ما ذهب إليه ابن بري في حكمه على مذهب الجوهري يعد مقبولًا، لأن إبدال الهمزة من الواو مطرد في بداية الكلمة إذا كانت معها واو ثانية هروبًا من الثقل(٦)، كما أن الحكم على أصالة الحرف أو كونه مبدلًا يمكن الحكم عليه من كثرة الاستعمال، أو مجيء مثال له، وقد أكد ابن عصفور أنه لم يُسمع عن العرب أنهم نطقوا بـ(أوْأل).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٥٨.

(٢) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٥٨.

(٣) هي قراءة قالون. يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء ٥٢٣.

(٤) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٥٨.

(٥) يُنظر:الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٥٧.

(٦) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٢١.

المبحث الثالث: معايير النحويين في الحكم (بالمرغوب عنه)

اختلفت معايير النحويين في ضبط الحكم بـ (المرغوب عنه)، وقد كان منهجهم عند إطلاق حكم (المرغوب عنه) ذكر المعيار الذي دفعهم إلى ذلك، إلا بعض المسائل جاءت خلوًا من ذكر المعيار؛ لذا سيأتي حديثي في هذا المبحث في المحورين الآتيين:

أولًا: المسائل التي حكم عليها النحويون بالمرغوب عنه مع ذكر المعيار

١- عدم وجود النظير:

كان من أحد أسباب تضعيف أبي حيان لمن ذهب بأن حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب وحركة الممنوع من الصرف في حالة الجر هما حركتا بناء، بأنه مذهب لا نظير له في العربية، ويعني بذلك الاستعمال اللغوي، فلم يمر في اللغة العربية على حد تعبيره اسم يعرب في حالتين ويُبنى في حالة[١].

٢- الثقل والتكلف، وحصول اللبس:

حكم ابن مالك والفارضي على مَن أجاز إحلال الأحرف الزائدة في الميزان الصرفي للكلمة التي فيها زيادة بتضعيف حرف أصلي بالمرغوب عنه، وكان سبب ذلك، ما فيه من الثقل من خلال تكثير الأوزان دون فائدة، بالإضافة إلى وجود اللبس [٢].

٣- مخالفة ما سمع عن العرب:

حكم الكسائي والزبيدي على عبارة (وعلى آله) بالمرغوب عنه؛ لأن إضافة الكلمات إلى الضمائر ترد الكلمات إلى أصولها، فينبغي أن يُقال (وعلى أهله)، وقد ضعف الشهاب الخفاجي رأيهما بأنه مخالف لما سُمع عن العرب نظمًا ونثرًا[٣].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان ١/١٤٥-١٤٦.

(٢) يُنظر:شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٤/٢٠٣٠ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٥٨، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٣٧٩.

(٣) يُنظر:شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٤١.

٤- مخالفة قواعد اللغة العربية وأقيستها، وندرة الاستعمال، وفساد القياس:

من ذلك مسألة الحكم على من يرى أن حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر، وحركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركتا بناء؛ فقد حكم أبو حيان على هذا الحكم بأنه مرغوب عنه لعدة أسباب، وهي:

أ- الندرة في الاستعمال، إذا عدّ هذا الرأي مما لا نظير له في اللغة العربية

ب- مخالفته أقيسة اللغة العربية وعللها:كان من أحد معايير الحكم عليه بذلك هو مخالفة المذهب أو الرأي لأقيسة اللغة العربية وعللها؛ لأن البناء لا يكون إلا بموجب وهذان الاسمان لم يوجد بهما هذا الموجب(١).

ت- فساد القياس : إذ قاس الكوفيون بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وبناء الاسم الممنوع من الصرف بـ (أمس)، ذلك أنها تُبنى تارةً، تُعرب تارةً أخرى، وقد ردّه أبو حيان لأن قياسهم فساد؛ لأن (أمس) تُبنى إذا تضمنت معنى الحرف، وهو من موجبات البناء، وتُعرب إذا لم تتضمنه، وذلك غير متحقق في الممنوع من الصرف(٢).

٥- فساد العلة: عدم اطرادها، أو الوقوع في التناقض:

حكم ناظر الجيش على مذهب الأخفش والمبرد بأنه مرغوب عنه؛ وذلك في قولهما بأن (أل) المقترنة باسم الفاعل هي (أل) التعريف، ومن ثم نصب معمولها على التشبيه بالمفعول به؛ لأنه نقض علة الإعمال؛ لأن اسم الفاعل عمل بالمشابهة مع الفعل المضارع، واقترانه بأل التعريف يبعده عن الأفعال(٣).

وبالمقابل فإن النحوين الذين لم يحكموا عليه بالمرغوب عنه، فقد أطلقوا مصطلحات أخرى كالتكلف(٤) والفساد أو البطلان(٥)، وكذلك حكموا عليه

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، ١٤٥/١.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، ١٤٦/١.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٤٧/٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٣ .

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٣٦/١٠ .

بالضعف[١] ، ويُستشف هذا الحكم من إطلاقهم على المذهب الذي قبلوا به مصطلح (الصحيح)، وهو مذهب الجمهور[٢]، ويمكن تصنيف معاييرهم في تضعيف مذهب الأخفش والمبرد على النحو الآتي:

أ- فساد القياس وذلك في حمل اسم الفاعل في عمله على الصفة المشابهة لما بينهما من الفروق.

ب- عدم اطراد العلة.

ت- مخالفة مذهب الجمهور.

إذن يمكن القول أنه اجتمع في المذهب المرغوب عنه فساد القياس وعدم اطراد العلة، وكذلك أن العلة كانت منتقضة، وهذا كله عُد من التكلف الذي لا طائل منه.

وحكم ابن بري على مذهب الجوهري في كون (أول) أصلها (أوأل) بالمرغوب عنه؛ لأن فيه فساد القياس؛ إذ إن همزة (أوأل) لو خُففت لصارت (أَوَل)[٣].

٦- مخالفة الجمهور:

إن مخالفة الرأي لما عليه الجمهور كان من المعايير التي اتخذها النحويون في الحكم على الرأي أو المذهب أو التأويل بأنه مرغوب عنه، إلا أن مخالفة الجمهور قد تكون معيارًا كافيًا دون وجود معايير أخرى، أو يذكرون المعيار متعاضدًا مع معايير أخرى، وذلك على النحو الآتي:

في مسألة الحكم على حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر، وحركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، بأنهما حركتا بناء، حكم ناظر الجيش على

---

(١) يُنظر: الجنى الداني ٢٠٢ .

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٣، التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٣٦/١٠، الجنى الداني ٢٠٢ .

(٣) يُنظر: لسان العرب لابن منظور ٧١٧/١١ .

هذا المذهب بالمرغوب عنه، ويظهر من كلامه أنه ما دفعه لهذا الحكم أن كان على خلاف ما عليه الجمهور؛ إذ قال: "وهو مذهب مرغوب عنه، والجمهور على خلافه"(١).

وفي مسألة مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) ردّ السمين الحلبي مذهب الكوفيين دون أن يشير إليهم، مكتفيًا بتضعيف المذهب بقوله: "مردودٌ مرغوب عنه"(٢)، وفي الوقت نفسه ذكر المذهب الذي وقع في نفسه ووصفه بقوله : "عند الجمهور"، مما يعني بأن كانت أهم المعايير التي جعلته يحكم على مذهب الكوفيين بالمرغوب عنه هو مخالفته للجمهور .

ومن أمثلة مخالفة الجمهور مع سبب آخر، كوقوع التناقض: حكم ابن يعيش على مذهب من يرى أن حركة بناء الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة بناء، وحركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب بأنها حركة بناء بالمرغوب عنه، وكانت معاييره في إطلاق هذا الحكم مخالفة هذا المذهب لمذهب المحققين، ثم وقوع التناقض في الرأي؛ إذ اكتفى بالحكم على المذهب السابق بأنه على خلاف مذهب المحققين، ثم بيَّن سبب فساد الرأي بأنه قد وقع فيه التناقض(٣).

وفي مسألة (ليس الطيب إلا المسك) أبو علي الفارسي حكم بتأويل رفع (المسك) على لغة التميمين بأنه تأويل مرغوب عنه، وكان معياره في ذلك أنه تأويل نادر وغير مطرد؛ إذ عبر عن الأوجه التي ارتضاها بالأوجه المطردة على القياس المستمر والسماع الشائع في كلامهم، وما يؤكد ذلك أنه حكم في موضع آخر على أحد الاستعمالات اللغوية بأنه نادر عن قياس نظائرة وقليل في الاستعمال ثم شبهه بقلة استعمال (ليس الطيب إلا المسك) (٤)، ولم يكن أبو علي الفارسي وحده

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٥١./١

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي ٦٣٩/٢ .

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦٦/١-١٦٧ .

(٤) يُنظر: شرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي ١١ .

من حكم على هذه اللغة بأنها قليلة؛ إذ قال سيبويه: "زعم بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف"[١].

ومن ذلك إجازة إثبات (ما) الاستفهامية إذا كانت مجرورةً، أو القياس عليها، فعدّه ابن هشام مرغوب عنه لوجود أوجه أخرى يمكن الحمل عليه، أجازها النحويون[٢].

وكان النحويون يعبرون عن لفظ الإجماع بقولهم (جمهور النحويين) أو (الجمهور) أو (النحويون) أو (الرأي المتفق عليه)، وقدحكم المكودي على ما أجازه ابن عصفور من إعراب المخصوص بالمذح أو الذم بأنه مبتدأ بالقول المرغوب عنه، ثم عرض رأيين أحدهما عدّه متفقًا عليه، والآخر مختلفًا فيه، دون أن يذكر معيارًا آخر[٣]، إلا أنه يظهر من خلال تصنيف المكودي للآراء أنه عدّ رأي ابن عصفور منفردا عن الجمهور؛ لأنه عدّ الرأي الأول متفقًا عليه، والثاني مختلفًا فيه، أما رأي ابن عصفور فقد عدّه مرغوبا عنه، ومما يؤيد ذلك أنه من خلال دراسة رأي ابن عصفور ظهر أنه لا يوجد دليل على المحذوف، كما أنه خالف أقوال العلماء أو انفرد بذلك .

ثانيًا: المسائل التي حكم عليها النحويون بالمرغوب عنه دون تعليل

١- مسألة عامل النصب في المستثنى، ردّ ابن الخشاب مذهب الكوفيين دون أن يذكر آراءهم، ويذكر المعايير التي دفعته للحكم على مذهب، إلا أنه ردَّ أحد مذاهبهم التي نسبها إلى المبرد ووصفها بالفساد الذي يظهر بأدنى تأمل[٤]، أما الرأيان الآخران، فيظهر من خلال ردود النحويين لآراء الكوفيين أن مظاهر الضعف تجلت في الآتي:

---

(١) الكتاب ١٤٧/١.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ١٤٨٧/٣. .

(٣) يُنظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢٠٦ .

(٤) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٨٧.

أ- عدم اطراد العلة.

ب- حصول الدور في علتهم.

ت- ادعاء التركيب دون دليل.

ث- مخالفتهم لأصل من أصول النحويين وهو "أن الحكم للطارئ أبدًا"، وذلك بادعائهم بقاء حكم الحرفين بعد تركيبهما معًا، وهو مخالف لما عليه العربية من أن الحرفين إذا تركبا معا فإن أحكامهما السابقة تنسلخ عنهما، ليظهر حكم جديد.

٢- في مجيء (مهما) بمعنى (متى ما) حكم على هذا الرأي السمين الحلبي بأنه قول مرجوح مرغوب عنه(١)؛ ذلك أن أبا شامة جاء بما يخالف مذهب النحويين، وقد استدل السمين الحلبي على ضعف ما ذهب إليه أبو شامة، بتخطئة الزمخشري لمن حمل (مهما) معنى (متى) متهمًا إياه في معرفته بعلم العربية(٢).

٣- حكم السمين الحلبي على مذهب الكوفيين في مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) بأنه مذهب مردود مرغوب عنه دون أن يعلل(٣)، إلا أن أهم ردود النحويين في اعتراض مذهب الكوفيين أنه لم يثبت مجيء (إن) بمعنى (إذ)، وكذلك أن العلة لم تطرد، فضلًا عن أنهم خالفوا أصلا مهمًّا، وهو استصحاب الحال، وعدم اطراد العلة(٤).

---

(١) يُنظر: العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١.

(٢) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٢/ ١٤٦، والعقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، المجلد الأول ١٩١-١٩٢.

(٣) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٦٣٩/٢ .

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٢٠/٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

ففي الختام يطيب لي أنْ أذكر أبرز ما توصلتُ إليه من نتائج، وذلك على النحو الآتي:

١- أن مصطلح (المرغوب عنه) استعمله اللغويون والنحويون على حد السواء.

٢- وافق البحث الحكم بالمرغوب عنه في بعض المسائل، وخالفه في بعض المسائل الأخرى، علمًا أن ما وافق فيه البحث أكثر.

٣- أن النحويين لم يستعملوا مصطلح (المرغوب عنه) بكثرة؛ وربما يعود ذلك إلى انشغالهم بالمصطلحات التي انتشرت بينهم؛ وهي الكثير والأكثر والقليل والأقل، والصحيح والضعيف، وغير ذلك.

٤- أنه غلب على النحويين استعمال مصطلح (المرغوب عنه) حكمًا منفردًا للحكم على المذاهب والآراء.

٥- أن المعنى الاصطلاحي الذي قصده النحويون باستعمال (المرغوب عنه) هو الحكم على المذاهب والآراء الضعيفة أو الشاذة.

٦- تعدد المعايير التي اتخذها النحويون في إطلاق حكم المرغوب عنه على الآراء والأوجه الإعرابية والمذاهب، ومنها: مخالفة الجمهور، وعدم وجود النظير، وفساد القياس، ومخالفة قواعد اللغة العربية.

٧- أن النحويين استعملوا الحكم (بالمرغوب عنه) في الدرس النحوي والصرفي، وكان استعماله في النحو غالبًا على استعماله في الصرف.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله أولًا وآخرًا

ثبت المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (شرح الشاطبية)، تأليف: أبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة– مصر، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ الشهير بالبناء (ت ١١١٧ هـ)، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السودن، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. محمود فجال، واسم شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري، تأليف: أبي السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق:د. محمود محمد الطناحي، ط الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، تأليف:أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط الأولى، مؤسسة الرسالة،١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣- ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ)، ط الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
• البارع في اللغة، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦ هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ط الأولى، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٥ م.
• تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف:محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) - (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).
• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق:د. حسن هنداوي،(الأجزاء ١ - ٥) ط الأولى ، دار القلم بدمشق، (الأجزاء ٦ - ٢٢)، دار كنوز إشبيليا بالرياض، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) - (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م).
• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق:محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
• التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط الأولى، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)،تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط الأولى، رسالة دكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نُوقشت عام ١٣٩٦ه، ط الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
• التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: عبد الرؤوف بن المناوي (ت١٠٣١ هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد صالح حمدان، ط الأولى،عالم الكتب، القاهرة- مصر،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- جمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط الأولى، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق:د. فخر الدين قباوة ،الأستاذ محمد نديم فاضل، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، تأليف:ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي،١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط الثانية، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المُسمى بمتن الشاطبية، تأليف: أبي محمد الشاطبي القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط الرابعة، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف:أبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق:د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،شرحه وكتب هوامشه وقدّم له: أ.عبدأ.مهنّا، ط الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ)، ط ٢٠، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر)، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

• شرح الكافية الشافية، تأليف: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، ط الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
• شرح المفصل للزمخشري، تأليف:أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
• شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تأليف: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢ هـ)، تأليف: أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت –لبنان، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م
• شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ه-١٩٩٠م.
• شرح جُمل الزجاجي، تأليف: ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، الجزء الأول، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.
• شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تأليف:أحمد بن محمد الخفاجي المصري (ت ١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ط الأولى، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
• شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، ط الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥ ـ- ٢٠٠٤م.
• شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)،مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة:محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

• شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.
• العِقْدُ النضيد في شرح القصيد، شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، المجلد الأول:من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة، دراسة وتحقيق: د. أيمن رشدي سويد، ط الأولى، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٢٢ه– ٢٠٠١م.
• فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، تأليف: جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ – ٩٣٠ هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب – جامعة الكويت،١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
• كتاب الأفعال، تأليف: ابن الحداد سعيد بن محمد المعافري القرطبي (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
• الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وبهامشه أربعة كتب:الانتصاف من الكشاف، والكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، للشيخ محمد عليان المذكور، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، ط الثالثة، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
• الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبي البقاء الحنفي أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

• لباب الإعراب، تأليف: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت٦٨٤هـ)، دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، ط الأولى، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ١٤٠٥ه-١٩٨٤م.
• لسان العرب، تأليف: ابن منظور محمد بن مكرم بن على الأنصاري (ت ٧١١هـ)، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، ط الثالثة، دار صادر – بيروت، ١٤١٤ هـ.
• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت،١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
• المحيط في اللغة، تأليف: الصاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
• المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط الأولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت،١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
• المرتجل في شرح الجمل،تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
• المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
• المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف:بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط الأولى، جامعة أم القرى، (دار الفكر، دمشق – ودار المدني)، جدة،١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ
• المسائل الحلبيات، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق:د. حسن هنداوي، ط الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
• المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون (ت بعد ٥٤٢ه)، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، ط الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

- معاني القرآن وإعرابه، تأليف:إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط الأولى، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن، تأليف: أبي يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- معاني القرآن، تأليف: أبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط الأولى، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٤٠٩ه.
- معاني القرآن، تأليف: علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدّم له: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م
- معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تأليف: أبي بكر محمد بن أحمد الصدفي الإشبيلي المعروف بابن الصابُوني الشاعر (ت ٦٣٤ هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، ط الأولى،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م.
- المغرب في ترتيب المعرِب، تأليف: أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي (ت٦١٦هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط السادسة، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، و أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، ط الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ١٤٣١هـ-٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب –بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٨٥٥
٢-	Abstract	٨٥٦
٣-	المقدمة	٨٥٧
٤-	التمهيد: (المرغوب عنه) مفهومه ونشأته	٨٥٩
٥-	المبحث الأول: المسائل النحوية	٨٦٥
٦-	المبحث الثاني: المسائل الصرفية	٨٨٩
٧-	المبحث الثالث: معايير النحويين في الحكم (بالمرغوب عنه)	٨٩٨
٨-	الخاتمة	٩٠٤
٩-	ثبت المصادر والمراجع	٩٠٥
١٠-	فهرس الموضوعات	٩١٢